الأنباء
الجمعة 4 ابريل 2014

خلاف في البرلمان حول توصيف الوجود السوري بالاحتلال

طرابلس آمنة والبقاع على الطريق والعلويون يطالبون بالمصالحة وريفي: سنعيد فتح قنوات التواصل مع حزب الله بقوة

بيروت ـ عمر حبنجر وأحمد عزالدين

استأنف مجلس النواب اللبناني جلسته التشريعية العامة، قبل ظهر أمس. وأقر بعض مشاريع القوانين، على أن يستكمل جدول أعماله التشريعي الأربعاء والخميس المقبلين، تمهيدا لتحوله إلى هيئة ناخبة لرئيس الجمهورية.

وبالتزامن يعقد مجلس الوزراء جلسة الثلاثاء، لمتابعة التعيينات الضرورية، والإجراءات النفطية التي شغلت مجلس الوزراء في جلسة يوم الأربعاء، وانتهت إلى تشكيل لجنة وزارية.

وكل هذا يدخل في سياق التحضيرات للاستحقاق الرئاسي الانتخابي المفترض إنجازه قبل 25 مايو المقبل، إذا ما سارت الأمور على ما يرام، علما أن المؤشرات المتتالية لا توحي بذلك.

لكن الزعماء الموارنة يتصرفون وكأن الانتخابات الرئاسية حاصلة بالتأكيد، وها هو العماد ميشال عون يعلن انه إذا تبين أن هناك ظروفا مواتية لترشحه للرئاسة فلا بأس، لكني لن أزحف إلى الرئاسة.

ووصف عون نفسه في مقابلة مع قناة «الميادين» التي تمولها طهران بـ«المرشح القوي»، محذرا تيار المستقبل من أن قراره بدعم رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع للرئاسة قد تترتب عليه احتمالات سلبية.

وردا على سؤال حول ما اذا كانت السعودية وإيران تقبلان بالجنرال عون رئيسا للبنان، أجاب: أنا صديق للجميع، لكن ضمن المقبول من السيادة والاستقلال، وأنا صوتي من رأسي، وآمل أن يكون صوتهم من رأسهم دون أن يقطعوا صلاتهم بالآخرين. والمطلوب من تيار المستقبل أن يستغل صداقته مع السعودية لمساعدة لبنان.

وسئل مجددا عما إذا كان يثق بدعم حزب الله له، فقال: بدون دعم الحزب والطائفة الشيعية لن أصبح رئيسا، ودون دعم الطائفة السنية لن أصبح رئيسا، وإذا لم تكن لدي تغطية من الطوائف كلها لن أعمل رئيسا، واذا أعلن تيار المستقبل والفريق السني دعمهم لترشيح جعجع، لا أترشح شخصيا بل أتركها له، لا أريد أن أترشح ضد أحد، بل أريد صداقة الجميع، هناك مرشحان آخران، ولا أريد منافسة أحد، وسئل: هل تخشى المنافسة مع أحد؟ فأجاب: أبدا، أنا لا أخاف أحدا.

وعن علاقته بالرئيس السوري بشار الأسد، قال انه على تواصل معه، وآخر اتصال كان بعد أحداث اللاذقية.

عون: من دون دعم السنة والشيعة لن أصبح رئيساً.. ولن أترشح إذا ترشح جعجع

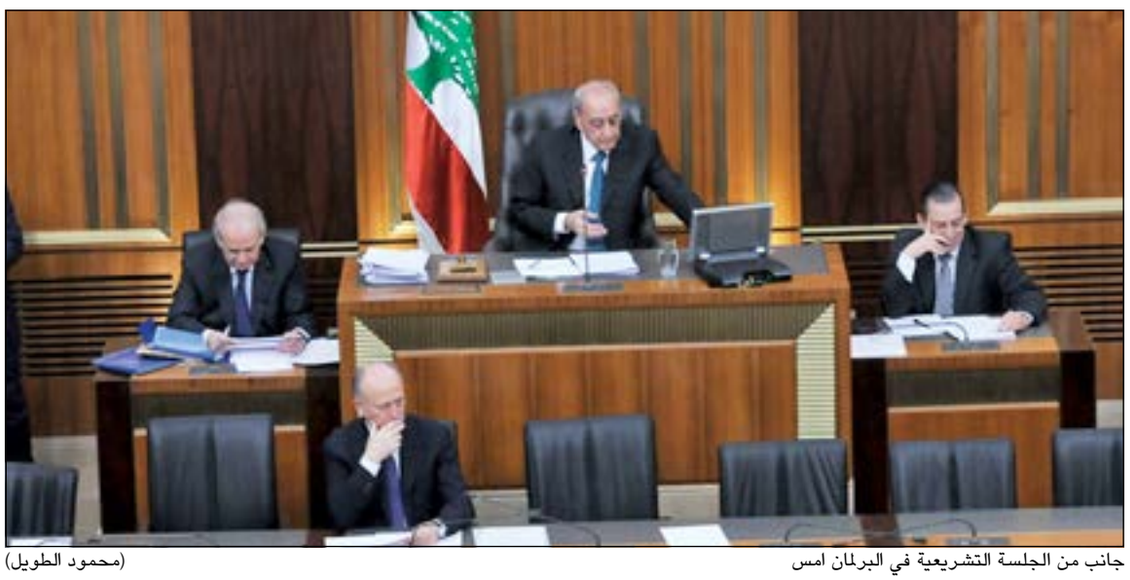

جانب من الجلسة التشريعية في البرلمان امس (محمود الطويل)

جعجع من جهته أعلن في حديث لصحيفة الشرق الأوسط انه قرر الترشح رسميا للرئاسة، مشيرا إلى أن ترشحه ليس لقطع الطريق على العماد عون، كما انه ليس مناورة، بل هو يريد أن يكمل بشكل أوضح ما بدأه الرئيس ميشال سليمان في آخر 7 أشهر من حكمه، مشيرا إلى أن حلفاءه، وفي مقدمتهم تيار المستقبل، في أجواء الترشيح ويتمنون وصوله إلى رئاسة البلاد، لكن الأمر بالنسبة إليهم يتعلق بحسابات المعركة.

وكان جعجع أبدى استعداده لتأييد العماد عون للرئاسة، في حال حصل على تعهد من حزب الله بالانسحاب من سورية.

وتقول مصادر في 14 آذار لـ «الأنباء» إن جزءا من أهداف كلام عون عن الاستعداد لعدم الترشح بوجه جعجع، هو بمثابة رد لتحية جعجع بمثلها، وان تباينت المنطلقات.

وبالعودة الى الجلسة التشريعية لمجلس النواب، فقد اتسمت بهدوء قطعه سجال حول توصيف وجود القوات السورية في لبنان قبل العام 2005، فخلال تسوية أوضاع الضباط الذين صرفوا من الخدمة أو استقالوا نتيجة ظروف سياسية بعد سقوط العماد ميشال عون عام 1990، وبدأ السجال عندما وصف النائب سامي الجميل القوات السورية بقوات الاحتلال، فاعترض النائب عن حزب البعث عاصم قانصوه مشيدا بالجيش العربي السوري فحصل سجال مع نواب حزب الكتائب.

فتدخل الرئيس بري مؤكدا شطب توصيف القوات السورية بجيش احتلال وكذلك رد النائب قانصوه، وقال كانوا قوات ردع، فرد النائب الجميل الرئيس الياس سركيس ألغى ذلك ودعاهم للانسحاب ولم ينسحبوا، رافضا شطب عبارة احتلال، وانتهى الأمر بإحالة الموضوع على اللجان.

واختلف نواب 8 و14 آذار حول استعمال لوحة الأرقام الزرقاء على سياراتهم، ففي حين أصر نواب 18 آذار على اعتماد هذه اللوحات رفضها نواب 14 آذار نظرا لعدم قانونيتها، بينما وقف الرئيس بري الى جانب 14 آذار في هذه المسألة بالقول انه رغم انتمائه الى الثامن من آذار فإنه توقف عن وضع اللوحة الزرقاء على سيارته الرسمية.

سجال من نوع مختلف أثاره اقتراح تقدم به العماد ميشال عون يقضي بتمديد مهل المراجعة القضائية للضباط والعسكريين الذين سرحوا بعد معركة 13 أكتوبر 1990 مع الجيش السوري، والتي آلت الى إخراج عون من القصر الجمهوري.

وتضمن الاقتراح إعطاءه صفة الاستعجال، وقد أيد حزب الكتائب الاقتراح ومعه نواب أمل وحزب الله، بينما اعترض نواب 14 آذار بينما طالب الرئيس فؤاد السنيورة بإفادة كل العسكريين الذين سرحوا في ذات الوقت، ونتيجة الاختلاف أعيد الاقتراح الى اللجان لدراسته خلال مهلة شهر.

أمنيا تتواصل أعمال رفع الأنقاض وإزالة الدشم من باب التبانة وجبل محسن، بعدما عادت الحياة الى طبيعتها.

ونفذ الجيش إعادة تموضع وانتشار معززا مواقفه ونقاط تفتيشه، ومحاور الاشتباك السابقة، وأوقف 33 شخصا بينهم 14 سوريا، وصادر أسلحة وذخائر.

وعقد الشيخ أسد عاصي رئيس «المجلس الإسلامي العلوي» مؤتمرا صحافيا في جبل محسن، تحدث عن سقوط الفقراء ضحايا الصراعات بينما الأثرياء والساسة بمنأى عن الأحداث وإن كانوا يمدون بالمال والسلاح، ووصف ما حصل بالحرب العبثية.

ودعا عاصي إلى مصالحة حقيقية بين التبانة وجبل محسن، عبر إحياء وثيقة المصالحة للعام 2008 التي رعاها الرئيس سعد الحريري (وتمثل فيها الحزب العربي الديموقراطي برفعت عيد، الذي احتج لاحقا على رفض اعتباره ممثلا للطائفة العلوية).

عاصي المحسوب على رفعت عيد ووالده علي عيد، طالب بالمصالحة من رأس الهرم الى القاعدة، في إشارة ضمنية إلى علي عيد وابنه رفعت، وإلا فإن المصالحة لا تبقى مصالحة بالمعنى الحقيقي، كي يتسنى التنقل بين المناطق، خصوصا بالنسبة لأولياء الدم.

في هذا الوقت، أعلن وزير العدل أشرف ريفي في تصريح أمس أن التوجه هو «لإعادة إحياء قنوات التواصل بقوة مع حزب الله وعدم إبقائها على وتيرتها السابقة، وذلك بهدف حماية البلد الذي أتبعه الاحتقان السني ـ الشيعي».

وقال «ان المهم في الخطة الأمنية التي جرى تنفيذها هو أكل العنب ولاحقا نرى ماذا نفعل مع الناطور»، ولم يستبعد ريفي قيامه بزيارة الى منطقتي التوتر السابق في جبل محسن وباب التبانة «لأن الجميع أهلنا وأحبائنا».

ووصف الوزير ريفي تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس بأنه «مريح جدا»، وطرابلس أكبر من أشرف ريفي ومن كل الأسماء، والتحدي هو في إعادة طرابلس الى السلام، والمهم أن نرى أولادنا فرحين يحملون الحقائب المدرسية.

وأكد أن «البلد دخل مرحلة جديدة، وإن شاء الله نكمل في هذا الجو المعبّر عنه في مجلس النواب والحكومة، فطرابلس لن تكون إلا مدينة تعايش وسلام».

لبنان الجيش والشعب والمؤسسات يريد رئيساً سليماني المواصفات

الضاهر لـ «الأنباء»: الخطة الأمنية حررت العلويين من السجن

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلة المستقبل النائب خالد الضاهر أن استفحال أخطاء الحكومة الميقاتية وتقصيرها في لجم الفوضى الأمنية نتيجة خضوعها لمشيئة حزب الله وحلفائه، أخر عملية فرض الجيش لسلطة الدولة وهيبتها في طرابلس، وذلك لكون الحزب المذكور لا يستطيع الاستمرار في تنفيذ ما ترسمه له المحاور الإقليمية، إلا في ظل دولة ضعيفة غير قادرة على حماية اللبنانيين، أما وقد حسمت أمرها حكومة الرئيس سلام مشكورة، سقطت سطوة الميليشيات في جبل محسن وسط عجز حزب الله عن حماية سلاحه في مخازن الحزب العربي الديموقراطي، ما اضطر علي ورفعت عيد للفرار من وجه العدالة، معتبرا بالتالي أن نجاح الخطة الأمنية في طرابلس يستوجب انسحابها على كافة الأراضي اللبنانية وملاحقة كل المتطاولين على هيبة الدولة أينما وجدوا سواء أكانوا في جبل محسن أم في باب التبانة وبريتال وعرسال وطريق الجديدة، حيث دفع حزب الله مؤخرا بعصابة شاكر البرجاوي للاعتداء على المواطنين.

خالد الضاهر

المكرمة السعودية للجيش قد تكون الطريق الأسرع لقيام الدولة اللبنانية

ولفت الضاهر في تصريح لـ «الأنباء» إلى أنه لولا مواقف الرئيس سليمان الحازمة وتبني الرئيس سلام لها، لما كانت طرابلس تنعم اليوم بأمن واستقرار طال انتظارهما، ولما كان حزب الله وقد وافق بالأساس على الخطة الأمنية، ما يعني أن الأخير لم يبد تجاوبه مع فرض الأمن في طرابلس ورفع الغطاء عن رفعت عيد حبا بالدولة ورغبة منه في تطبيق القوانين وتنفيذ مذكرات التوقيف، إنما أبداه مكرها أمام إصرار سيد قصر بعبدا الرئيس سليمان مدعوما من قوى 14 آذار على نفض الغبار عن ذهبية معادلة «الدولة والجيش والمؤسسات»، وهو الدليل على أن عشرات الآلاف من الصواريخ ومئات الأطنان من الأسلحة في مخازن حزب الله تصبح مجرد قطع من الحديد غير صالحة للبيع حتى في أسواق الخردة، عندما تقول الدولة كلمتها وتوقد مدفئة الشعب بحطب المعادلات الإقليمية.

وردا على سؤال، أكد الضاهر أن طرابلس بشعبها وفعالياتها السياسية تدعم القضاء والقوى الأمنية والجيش، لاعتقال كافة المطلوبين والمرتكبين من باب التبانة وجبل محسن وبريتال عرسال والضاحية، خصوصا وأن طرابلس ترفض أن يكون هناك خطوط حمراء أمام العدالة والقانون، كتلك التي وضعها السيد حسن نصرالله أمام الجيش لمنعه من الدخول إلى مخيم نهر البارد، هذا من جهة، مؤكدا من جهة ثانية أن الإنجاز الكبير الذي حققته الخطة الأمنية بتوجيه من الحكومة وفخامة الرئيس بصفة خاصة، هو تحرير الطائفة العلوية الكريمة في جبل محسن من السجن الكبير الذي وضعهم فيه كل من علي ورفعت عيد تنفيذا لمقتضيات ارتباطاتهما الإقليمية على حساب الطائفة العلوية وطرابلس والدولة ككل.

وفي سياق متصل، توجه الضاهر بالشكر الكبير لفخامة الرئيس سليمان على مواقفه الوطنية المتصدية للمنطق الخشبي الذي رهن الدولة سنين طويلة لغير المصلحة اللبنانية، مؤكدا أن منطق الرئيس سليمان الذي أعاد إطلاق عجلة الدولة واستعاد ثقة الشعب بها، سيكتبه غدا التاريخ بأحرف من ذهب وعلى صفحات الشرف، مشيرا إلى أن لبنان السيادة والكرامة والعيش المشترك والجيش والمؤسسات، يريد رئيسا سليماني المواصفات، أي بقوة ووطنية وعروبة الرئيس سليمان، محذرا بالتالي من محاولات حزب الله وحلفائه في قوى 8 آذار عرقلة انتخاب رئيس للجمهورية على صورة سليمان ومثاله، وترشيح الفراغ كبديل عنه لما في ذلك خدمة لمشاريعه الإيرانية على حساب صورة لبنان ومستقبله ومصالحه العليا.

وختم الضاهر مشيرا إلى أن المكرمة السعودية للجيش قد تكون الطريق الأسرع لقيام الدولة اللبنانية، لذلك يعتبر الضاهر أن المطلوب هو الإسراع في تنفيذ المكرمة قبل إنتهاء ولاية الرئيس سليمان صاحب البصمات المجيدة على تعزيز دور الجيش والقوى الأمنية، مقابل دور السلاح والمليشيا الإيرانيين على الأراضي اللبنانية.

استهجن هجوم حزب الله على رئيس الجمهورية

مصدر وسطي لـ «الأنباء»: الفراغ في الصدارة وبري يتوقع أن تعيش الحكومة سنة!

بيروت ـ ناجي يونس

استهجن مصدر وسطي هجوم حزب الله وحلفائه على رئيس الجمهورية ميشال سليمان وكأنه أصبح ممنوعا على أي مسؤول أن يطالب ببسط سلطة الدولة وتطبيق القوانين!

وأشار الى تمسك سليمان بإعلان بعبدا وحصرية السلاح بالدولة وحدها من دون سواها الامر الذي يرفض حزب الله، حتى مجرد الكلام عنه قبل طرحه جديا على طاولة النقاش.

لكن المصدر يجزم في حديث لـ «الأنباء» بأن سليمان سيكمل بمواقفه الوطنية حتى آخر يوم من ولايته وهو لن يتراجع قيد أنملة عن قناعاته واعتداله ووسطيته التي لا تعني على الإطلاق التخاذل أو التطرف أو السكوت عن الارتكابات والأخطاء المميتة بحق الوطن.

وعن موضوع رئاسة الجمهورية قال المصدر: عمليا تراجعت حظوظ التمديد الى 25٪، وهي نسبة توازي احتمال انتخاب رئيس جديد قبل 25 مايو، بينما يقف الفراغ في صدارة الاحتمالات المتعلقة بالاستحقاق الرئاسي.

وأضاف: يؤكد الرئيس الاسد وحزب الله انهما يتمسكان بالعماد ميشال عون مرشحا للرئاسة الاولى، وفي حقيقة الأمر انهما يناوران، كونهما لا يثقان به ولا يريدان إجراء الانتخابات الرئاسية والأهم عندهما شق الصف المسيحي ومنع 14 آذار والسياديين من إيصال مرشح يخدم لبنان في ظل الظروف المحيطة به بدءا من تمسكه بإعلان بعبدا والحياد حيال الحرب السورية وحصر السلاح بالدولة اللبنانية.

وبهذا الموقف يُرضي الاسد وحزب الله طموحات عون اللامحدودة التي ستعطل الاستحقاق الرئاسي تلقائيا مجرد ألا يلقى الإجماع عليه وألا يلمس ان الدول العربية ستسير به بالتالي فإن تيار المستقبل لن يؤمن له لا الدعم المطلوب ولا النصاب، إضافة إلى أن رئيس مجلس النواب نبيه بري والنائب وليد جنبلاط لن يسيرا به بأي شكل من الأشكال.

ورأى المصدر أن تناقض المصالح والحسابات المتعلقة بالاستحقاق الرئاسي غير سهل على الإطلاق، مما يعني أن انتخاب رئيس جديد في المهلة الدستورية شبه مستحيل وسيلعب عون الدور الأساسي من هذا القبيل بمجرد ان يكتشف أن حظوظه بالوصول الى بعبدا معدومة.

أما الحرص الخارجي على الاستقرار في لبنان، فهو الذي سيسهل على الحكومة تسلم البلد في حد أدنى من الخسائر إذا لم يجر الاستحقاق الرئاسي، ونقل عن الرئيس بري قوله لأحد الأصدقاء أن عمر هذه الحكومة قد يناهز عاما في نهاية المطاف.

وأمام واقع مماثل يبدو للمصدر أن الاستعداد بدأ لتمديد ولاية مجلس النواب مجددا تحسبا للوقوع في الفراغ، بما أن المعطيات لن تسهل إجراء الانتخابات النيابية قبل 20 أكتوبر.

أكثر من 200 ألف غير مسجلين

الهيئة العليا للاجئين: اللاجئون السوريون في لبنان بلغوا المليون رسمياً

بيروت: أكدت الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أمس، في آخر تقرير لها أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان تجاوز المليون شخص، بما يعني أنه بين كل ألف لبناني هناك 220 سورياً، أي ما يوازي ربع سكان البلد المضيف.

وبحسب التقرير بات لبنان يستضيف أكبر تجمع للاجئين في تاريخه، وكل يوم تسجل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين دخول أكثر من شخص سوري في الدقيقة الواحدة، الى لبنان. ويؤكد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس أن رقم المليون هو للمسجلين رسميا، وهناك نحو 200 ألف غير مسجلين يتعين إضافتهم للمليون.

الانتخابات الرئاسية تعم المنطقة: هل تكون انتخابات لبنان أولها أم آخرها؟!

بيروت: العام 2014 هو عام الانتخابات الرئاسية في المنطقة، وإذا وضعنا جانبا انتخابات الرئاسة الجزائرية المعزولة عن مسار الأحداث ولها وضعها الخاص، فإن خمسة انتخابات رئاسية «مفصلية» ستجري تباعا هذا العام وهي حسب الترتيب الزمني:

1 ـ الانتخابات الرئاسية في لبنان التي دخلت المهلة الدستورية، ومن المفترض إنجازها قبل 25 مايو المقبل، وهذه الانتخابات يكتنفها غموض كثيف لأنها واقعة تحت تأثير أوضاع إقليمية عالقة وغير مكتملة: فالأزمة السورية أمام انسداد في الحل السياسي وتأجج في المواجهات العسكرية، والحوار السعودي ـ الإيراني لم ينطلق ولا مؤشرات الى انطلاقه قريبا، والاتفاق الأميركي ـ الإيراني النهائي حول الملف النووي لم يتبلور بعد في وقت تواجه واشنطن إخفاقا في دفع المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية الى الأمام.

2 ـ الانتخابات في العراق، وهي الانتخابات العامة التي ستحدد هوية رئيس الوزراء المقبل الحاكم الفعلي في العراق.

ومن الواضح في العراق أن نوري المالكي عائد الى رئاسة الحكومة مدعوما من إيران ومقبولا من الولايات المتحدة التي لم تجد أفضل منه، وكان المالكي مهد لإعادة انتخابه بأن قاتل على ثلاث جبهات داخلية في نفس الوقت: الجبهة الشيعية الداخلية حيث نجح في إحباط وإقصاء مقتدى الصدر، والجبهة الكردية حيث أقام «ربط نزاع» مع مسعود البارزاني لإبعاده عن تركيا، والجبهة السنية حيث خاض معركة ضرب الجماعات المتطرفة تحت عنوان محاربة الإرهاب محققا نتيجة ميدانية هي «بعثرة» القوى السنية التي كانت في صدد إعادة استجماع قواها، ونتيجة سياسية هي تطويع الموقف السني.

3 ـ الانتخابات الرئاسية في مصر المعقودة اللواء للمشير عبد الفتاح السيسي، الخارج للتو من قيادة الجيش ووزارة الدفاع ليلبس زيا مدنيا ويخوض انتخابات رابحة سلفا بفعل التأييد الشعبي العارم له بعدما نجح في تقديم نفسه على أنه الرئيس المنقذ لمصر من الأزمة السياسية الأمنية ـ الاقتصادية التي أغرقها فيها حكم الإخوان المسلمين، ولكن السيسي يواجه اختبارا صعبا ودقيقا في الداخل على جبهتي الأمن والاقتصاد قبل أن يتحول الى استعادة الدور القيادي لمصر في العام العربي عبر محور جديد يضمها الى السعودية والأردن والإمارات، ولكن التحدي الأبرز للسيسي يظل في الحرب المفتوحة مع الإخوان المسلمين.

4 ـ الانتخابات الرئاسية في سورية التي يتعاطى معها الرئيس بشار الأسد كمحطة أساسية لإعادة إحياء وتكريس شرعيته الدستورية والشعبية، فيما يرفضها المجتمع الدولي معتبرا أنها تتعارض مع مقتضيات الحل السياسي والمرحلة الانتقالية وتنسف ما تبقى من «جنيف ـ 2»، والانتخابات في سورية تتأرجح بين احتمالين:

● إما أن تجري بإصرار من النظام رغم العيوب التي تشوبها وتشكل مجالا رحبا لرفضها والطعن بشرعيتها من قبل المجتمع الدولي، وفي هذه الحال تنحصر الانتخابات بالسوريين المقيمين في سورية، في حين ستكون مشاركة السوريين في الخارج مشروطة بالتصويت في مقر السفارات السورية وليس في أماكن تجمعاتهم.

● إما أن يصرف النظام النظر عنها لسببين: صعوبة إجرائها لأسباب عملية وبسبب الأوضاع الأمنية، والسبب الثاني يتعلق برغبة عدم الاصطدام بالمجتمع الدولي الذي يقبل بقاء الأسد كأمر واقع، ولكن لا يقبل بتجديد شرعيته، وفي حال عدم إجراء الانتخابات يمكن للأسد أن يبقى رئيسا بقوة الدستور الذي وضع إبان الأحداث عام 2012، والذي ينص على بقاء الرئيس في منصبه في حال تعذر إجراء الانتخابات والى حين انتخاب رئيس جديد.

5 ـ الانتخابات الرئاسية في تركيا التي سيخوضها رجب طيب أردوغان من موقع قوي بعد انتصاره في الانتخابات البلدية وستكون أول مرة ينتخب فيها الرئيس التركي من الشعب مباشرة في خطوة حاسمة باتجاه نظام رئاسي يعطي أردوغان صلاحيات واسعة وتفويضا شعبيا مطلقا، الانتخابات التركية تعني المنطقة العربية أيضا كون أردوغان هو راعي حركة «الإخوان المسلمين»، ولأن انتصار أردوغان كان بمثابة رد اعتبار لـ «الإسلام السياسي» وإنعاش لـ «الإخوان».

هذه الانتخابات الرئاسية مجتمعة تساهم في توضيح معالم الخارطة السياسية في المنطقة وإعادة تحديد الأحجام والأدوار، ولذلك سيكون من الصعب إتمام الانتخابات اللبنانية الآن وقبل اتضاح المشهد الإقليمي، والانطباع أن الانتخابات الرئاسية في لبنان وبدل أن تكون على رأس اللائحة ستصبح في أسفلها وستكون انتخابات لبنان آخر انتخابات في المنطقة وليس أولها، وهذا ما يعزز فكرة الوصول إلى فراغ رئاسي مؤقت والى انتخابات متأخرة تجري في نهاية الصيف.